

إذا ليس الآن، إذن متى؟

جعل العمل اللائق واقعاً ملموساً
للعمال المنزليين في الشرق الأوسط



العمال المنزليين من الرجال يشكلون

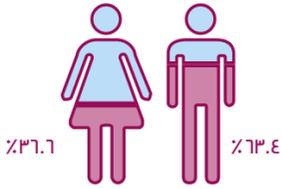
٦٣.٤ بالمئة

من جميع عمال المنازل

بينما تشكل النساء

٣٦.٦ بالمئة

لكن نسبتهم مقارنة بسوق العمل كبيرة



هناك حوالي

٦.٦ مليون

امرأة ورجل

يعملون كعمال منازل

في الدول العربية.

مما يشكل ١٢,٣ بالمئة من

جميع العمال في المنطقة.



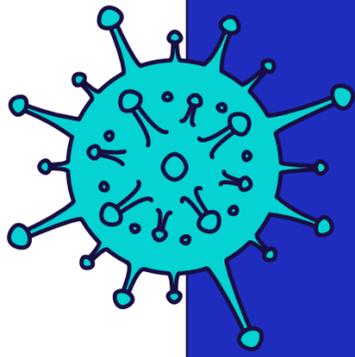
مقارنة بمناطق أخرى، هذه هي النسبة الأعلى
من عمال المنازل مقارنة ببقية العمال في العالم.^٢

ثلث النساء في سوق العمل هم عاملات منزليات

أدت جائحة كورونا إلى نقص
ملحوظ في أعداد العمال المنزليين
النظاميين في الأردن ولبنان.

يفسر هذا على أنه إشارة إما إلى انخفاض أعداد العمال
أو زيادة العمل غير النظامي

لكن الانخفاض في أعداد عمال
المنازل كان أقل في دول الخليج،
مما يدل على مدى الحاجة لهم



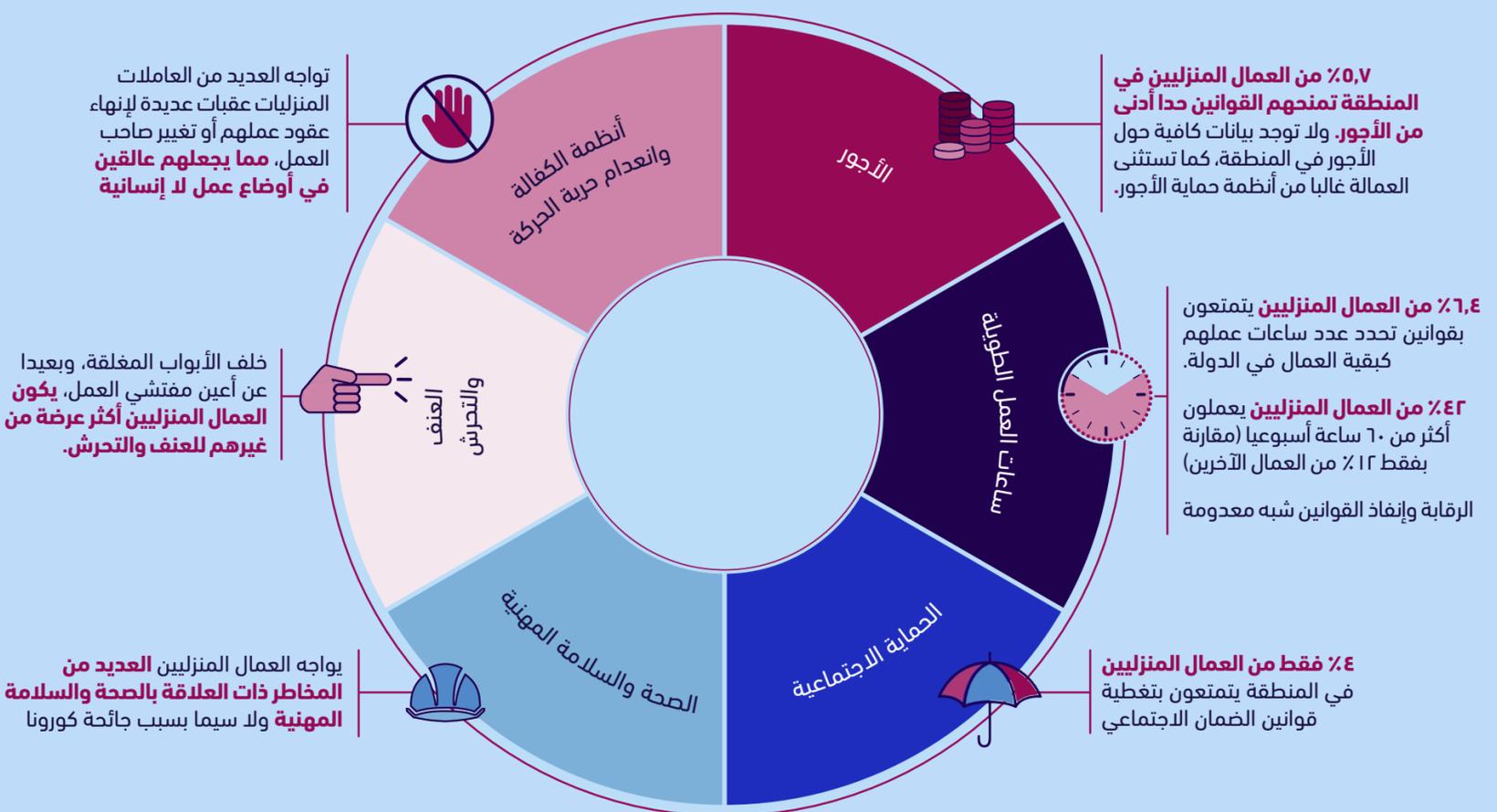
الغالبية العظمى من العمال
المنزليين في الدول العربية
هم عمال مهاجرين، وخصوصاً
في منطقة الخليج العربي



بعد مضي ١٠ أعوام على صدور اتفاقية منظمة العمل الدولية حول العمالة المنزلية، ٢٠١١ (رقم ١٨٩)، يتمتع العديد من عمال المنازل بقوانين
تسمح لهم **بيوم راحة أسبوعي واحد وتحدد ساعات عملهم وتمنحهم إجازة سنوية مدفوعة الأجر**، لكنهم يبقون أقل حظاً من عمال القطاعات الأخرى.

ولكن هناك عدد قليل من العمال المنزليين في المنطقة ممن يحق لهم **حدا أدنى للأجور، وضماناً اجتماعياً، وحمايات أخرى** يتمتع بها العمال في
القطاعات الأخرى.

يقود هذا الوضع، المتفاقم أصلاً بسبب ضعف إنفاذ القانون، للعديد من التحديات كما هو موضح أدناه



بعد ١٠ سنين من صدور اتفاقية العمل المنزلي (والتي لم تصادق عليها أي دولة عربية بعد)، الآن هو الوقت الملائم لأن يحصل عمال المنازل على الحماية العمالية والاجتماعية اللازمة، وأسوة ببقية العمال، وأن تخضع بيئة عملهم للرقابة وإنفاذ القانون ليتمتع عمال المنازل بحقوقهم